ومررت بالقوم إلا حماراً » فـ « زيداً » فى هـذه المُثُل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — فى غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلاَّ » وزَعَمَ أنه مذهبُ سيبويه(١) وهذا معنى قوله : « ما استثنت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان مُوجَباً ا

---

(١) للنحاة فى ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعباراته فى الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب « ما استثنت الا » ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا » وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أقلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال ومما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجَبٍ — وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهىُ ، والاستفهامُ — فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بَعضاً مما قبله .

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار[1] ، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه[2] ، وذلك نحو : «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ ،

---

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : مازارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له « ما نجحوا إلا عليا » ، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفى بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بدل بعض من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =

وإلاَّ زيداً ، ولا يقم أحَدٌ إلا زيد ، وإلاَّ زيداً ، وهل قام أحَدٌ إلا زيد ؟ وإلا زيداً ، وما ضَرَبتُ أحداً إلا زيداً ، ولا تضرب أحداً إلا زيداً ، وهل ضَرَبْتَ أحـدًا إلا زيدًا ؟ » ؛ فيجوز فى « زيدًا » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختارُ ، وتقولُ : « مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ

= أن « إلا » فى هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذى قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفى — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منفى ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلا منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما فى النفى والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد وأينا التوابع تتخالف فى النفى والإثبات ، من ذلك النعت فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامـــة السيوطى بياناً وافيا ، وهاك عبارته « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون فى البدل ، وتكون فى العطف بل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة فى بدل البعض لأن الثانى فيه مخالف للأول فى المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو » وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعنى أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفى كأحد وعربب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى (ما فعلوه إلا قليل منهم) .

إلاَّ زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، ولا تمرر بأحَدٍ إلا زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، وهل مَرَرْتَ بأَحَدٍ إلا زَيْدٍ ؟ وإلا زيدًا » .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نَفْيٍ أو شِبْهِ نفى (١) .

---

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى مما قبلها ، وذلك كأن تقول « ما جاءنى من أحد إلا زيد » أو تقول « لا أحد فيها إلا زيد » .

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلا» فيه — وهو زيد — معرفة بالعلمية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت «زيدا» فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى « أحد » المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و « زيد » معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للمبدل منه - وهو أحد الواقع اسما للا النافية للجنس - لكنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل: هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظا بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعا ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو « لا » واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارًا » ، ولا يجوز الإتباعُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمار ، وما ضربت القومَ إلا حمارًا ، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصِبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه .

فمعنى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلاّ » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجَباً ووقع بعد تمامه ، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفى بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ — وهو الذى فيه نفى أو شبه نفى — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتباعُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع .

* * *

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ[1]

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه « فى النفى » جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » الآتى « قد » حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه[1] فإما أن يكون الكلامُ مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَبٍ .

فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى ، نحو : « قام إلا زيدًا القومُ » .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ فالمختار نَصْبُهُ ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدًا القومُ » ، ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِيَ رَفْعُه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدٌ القومُ » قال سيبويه : « حدثنى

---

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور ، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك « القوم إلا زيدا أكرمت » والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وفى هذه خلاف .

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (فى شرح ش ١٧٥) فنجليها لك .

١٦٧ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية ، يمدح فيها آل النبى صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِبًا مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة : « طربت » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو « البيض » جمع بيضاء وهى المرأة النقية « وذو الشيب يلعب » جعله بعض النحاة ـ ومنهم ابن هشام فى المغنى ـ على تقدير همزة الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب ؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه « أذو الشيب يلعب » « شيعة » أشياع وأنصار « مذهب الحق » يروى فى مكانه « مشعب الحق » والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق .

الإعراب : « وما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى ، وآل مضاف ، و « أحمد » مضاف إليه « شيعة » مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، « وما لى إلا مذهب الحق مذهب » مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفى ، وهذا هو المختار .

يونسُ أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون : مالى إلا أخُوكَ ناصر » وأعربوا الثانى بدلا من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قولُه :

١٦٨ — فإنّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
إذَا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابقِ غيرُ النصب — وهو الرَّفْعُ —

---

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبى صلى الله عليه وسلم، من قصيدة يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله :

أَلاَ يا لَقَوْمِى هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَامَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِعُ؟

اللغة : « حم » تقول : حم الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهيأ أسبابه « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « فإنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منك » جار ومجرور متعلق بيرجون « شفاعة » مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء « النبيون » مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع » فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون » حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن قوله « النبيون » معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعُلم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفى أنَّ الموجَبَ يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيدًا القومُ » .

* * *

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إِلاَّ » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ « اَلاَّ » عُدِمَا[1]

إذا تفرَّغَ سابقُ « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يَطْلُبه — كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد » فـ « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيدًا » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

---

(١) « وان » شرطية « يفرغ » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « سابق » نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشىء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد » ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » الكاف جارة ، ما زائدة « لو » مصدرية « إلا » قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن » ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ[1] ولا يقع فى كلام مُوجَبٍ[2] فلا تقول : « ضَرَبْتُ إلا زيدًا » .

* * *

وألْغِ «إلاَّ» ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلاَ[3]

إذا كررت « إلاّ » لقصد التوكيد لم تُؤَثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ

---

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكدة ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام فى هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ فى الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة فى هذا الموضوع مذهبان :

أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر فى ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيداً » لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض — أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثانى لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثانى : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(٣) « وألغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلا » قصد لفظه : مفعول به لألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة « العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك فى البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحَـدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيكَ » فـ « بأخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفِد فيه استثناء مستقلا ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ » [والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ] فـ « العَلاَ » بدلٌ من الفتى ، وكررت « إلاَّ » توكيدًا ، ومثالُ العطف « قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا » والأصل : إلا زيدًا وعمرًا ، ثم كررت « إلا » توكيدًا ، ومنه قوله :

١٦٩ — هَـلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وإلاَّ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشمس ، وكررت « إلا » توكيدًا .

---

١٦٩ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أبى الْقَلْبُ إلاَّ أُمَّ عَمْرٍو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِى بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا

وَعَـيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّى أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها » بزنة قيام — هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق » بالبناء للمجهول — توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين — أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم « عيرها الواشون » نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفى « الدهر » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ليلة » خبر المبتدأ « ونهارها » الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس » مضاف إليه « ثم » عاطفة « غيارها » غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس » حيث تكررت إلا ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا » فى هذا الموضع =